دراسة مقارنة لدور الحوافز الضريبية في تدعيم الإصلاح الإقتصادي بين دولة مصر وسنغافورة

A Comparative Study of the Role of Tax Incentives in Supporting Economic Reform in Egypt and Singapore

كامل جوده القزاز [1]

الملخص:

تتناول هذه الرسالة أثر الحوافز الضريبية على دعم برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر وسنغافورة، حيث ساعدت الإصلاحات المدعومة من صندوق النقد الدولي على تعزيز النمو وخفض البطالة وزيادة الاحتياطيات ووضع الدين العام على مسار تنازلي. قبل هذه الإصلاحات، واجهت الدولتان اختلالات اقتصادية نتيجة سياسات مالية ونقدية غير متسقة، مما أدى إلى التضخم والعجز المالي وارتفاع الدين العام. كان من أبرز محاور الإصلاح معالجة هذه الاختلالات وتهيئة بيئة اقتصادية جاذبة، مع التركيز على دور السياسة الضريبية كأداة مهمة لتشجيع الاستثمار من خلال الإعفاءات والحوافز الضريبية وتطوير النظام الضريبي بما يحقق العدالة والكفاءة ويعزز الثقة بين الدولة ودافعي الضرائب. كما ركزت الدراسة على استعراض برامج الإصلاح، العقبات التي تواجهها، ودور الحوافز والإجراءات الضريبية في تجاوز هذه العقبات. وتهدف إلى بيان العلاقة بين هذه الحوافز وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال دراسة تجارب مصر وسنغافورة كنموذجين لدول تسعى لتحقيق إصلاحات اقتصادية فاعلة بدعم من القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية

الكلمات الدالة: الحوافز الضريبية على دعم برامج الإصلاح الاقتصادي؛ الإعفاءات والحوافز الضريبية؛ دور الحوافز والإجراءات الضريبية في تجاوز هذه العقبات

1- باحث دكتوراة – قسم العلوم السياسية والاقتصادية- كلية الدراسات الآسيوية العليا جامعة الزقازيق

Abstract

This thesis explores the impact of tax incentives on supporting economic reform programs in Egypt and Singapore. The economic reforms, backed by the International Monetary Fund with a $12 billion loan, have helped boost growth, reduce unemployment, increase foreign currency reserves, and put public debt on a downward path. Before implementing these reforms, both countries suffered from macroeconomic imbalances caused by inconsistent fiscal and monetary policies, leading to high inflation, budget deficits, and unsustainable debt levels. A key focus of the reforms was to address these challenges and create an attractive environment for investment. Tax policy has played a crucial role by offering tax exemptions and incentives to encourage investment and stimulate economic activity. The study analyzes the structure of these incentives, their forms, and how decision-makers shape tax legislation to strengthen the link between tax policy and economic reform. By comparing the experiences of Egypt and Singapore, the thesis highlights how effective tax management and incentives can support sustainable development goals, attract foreign capital, and ensure a balanced relationship between the state and taxpayers. The research aims to provide recommendations to overcome obstacles facing reform programs and contribute to creating a more robust investment climate

Keywords: The impact of tax incentives on supporting economic reform programs, tax exemptions and incentives, how effective tax management and incentives can support sustainable development goals

مقدمة:

لقد ساعدت الإصلاحات الاقتصادية في مصر وسنغافورة على تعزيز النمو والحد من البطالة وزيادة احتياطيات النقد الأجنبي ووضع الدين العام على مسار تنازلي. وتهدف هذه الإصلاحات التي يدعمها صندوق النقد الدولي بمبلغ قدره 12 مليار دولار إلى تحقيق نمو أكثر استدامة واحتواء لشرائح المجتمع بقيادة القطاع الخاص ويؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة لجميع الأفراد (أحمد، 2018)

وكانت مصر وسنغافورة قبل برامج الإصلاح الاقتصادي تطبقا سياسات اقتصادية كلية غير متسقة، مما أدى إلى تراكم اختلالات اقتصادية كبيرة. فقد أدت عجز الميزانية والسياسة النقدية التيسيرية وسعر الصرف الثابت إلى انخفاض بالغ في احتياطيات النقد الأجنبي وارتفاع التضخم وارتفاع الدين العام إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها وقد انخفضت معدلات النمو وارتفعت مستويات البطالة. وكانت أهم أولويات الإصلاح الإقتصادي هي معالجة هذه القضايا واستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتجنب وقوع الأزمة (جابر، 2018)

ونظرا لأهمية الإصلاح الإقتصادي بالنسبة للدول النامية؛ فقد بدأ عددٌ كبيرٌ منها فى الاتجاه نحو سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي، ولكن ثمَّ عقبات اعترضت طريقها؛ أهمها: عدم كفاية رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمار المطلوب من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة للدخل القومي؛ ممَّا أظهر ضرورة الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية إلى جانب رؤوس الأموال الوطنية. ومن هنا وجدت الدول بأنه يجب تهيئة المناخ المطلوب للإصلاحات الاقتصادية (حبيب، 2020)

ونظرا لأن السياسة الضريبية أصبحت تلعب دورًا مهما في إطار كل من السياسات المالية والاجتماعية والاقتصادية، ولأنها تمثل إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة لتوجيه دفة الحياة الاقتصادية من ناحية ولإعادة رسم الواقع الاقتصادي من ناحية أخرى، ولأن السياسة الضريبية نجاة الإصلاحات الإقتصادية حيث تؤثر تأثيراً مباشرًا في اقتصاديات المشروع بصفة عامة وفي عوائده بصفة خاصة، فإنَّ ذلك كله يجعل من السياسة الضريبية عاملا مهما ومؤثراً في الاصلاحات الاقتصادية للدولة المضيفة (المستوردة لرأس المال)، وبالتالي يمكن أن تكون المعاملة الضريبية حافزا للاستثمار في دولة ما (الحياري، 2018)

وقامت العديد من الدول بالاستعانة بالحوافز الضريبية لتحقيق كثير من أهدافها من خلال تخفيف العبء الضريبي المفروض على المشروعات (بما يسمى بالإعفاءات الضريبية)، إذ أصبح منح الحوافز والإعفاءات الضريبية ضرورةً مُلِحةً، ومن العوامل المؤثرة والفعالة في جذب وتشجيع عجلة النمو الاقتصادي المطلوب لتنفيذ أهداف الإصلاح الإقتصادي بشرط أن تقترن هذه الحوافز أو الإعفاءات بظروف مناخية جيدة تساعد في عملية رفع فاعليتها في تحقيق معدلات تشغيل مرتفعة (رجاء، 2016)

وإن تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، والوصول لحالة من الابتكار والاحتراف في الاصلاح الضريبي، لا يكون إلا من خلال نظام ضريبي واعد قادر على تحقيق المعدلات الضريبية التصاعدية الذكية، الاعفاءات الضريبية المركبة، الاقتطاعات الضريبية الممنهجة، العقوبات والغرامات الضريبية المتوازنة من خلال سياسات ضريبية قادرة على توسيع القاعدة الضريبية الابداعية، تمكين الموظف الضريبي فنياً وتكنولوجياً، ادارة الوقت والجهد الضريبي تكنولوجياً وعلمياً، وتعزيز الثقة ما بين

المواطن الدافع للضريبة ومؤسسات الدولة، وصولاً لتحصيلات ضريبية أكثر ازدهاراً، بيئة استثمارية أكثر استقراراً، مواطن وموظف أكثر اجتهاداً (سكرون، 2016)

وتسعي الدول الى تقديم الحوافز الضريبية مثل تعديل التشريعات وإزالة العقبات الاقتصادية والإجرائية لتأسيس وإقامة المشاريع، وتقديم حوافز تشجيعية وضمانات تأمينية ضد أي مخاطرة محتملة أي أن الإصلاحات الإجرائية والتي تسعى إلى تسهيل وتبسيط كافة إجراءات التعامل مع برامج الاصلاح الاقتصادي التى بدأت تأخذ اهتماماً متزايداً في جميع الدول التي تقوم بصورة فعالة بنجاح البرامج والسياسات التى تم اعتمادها فى هذه البرامج. حيث تحدد هذه الإجراءات إلى حد كبير مدى السهولة أو الصعوبة في تأسيس وتشغيل منشأة صناعية أو تجارية أو خدمية في بلد معين (السيد، 2019)

أولا: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن الاقتصاد لا يكتفى بما يتم إنجازه من مشروعات عملاقة؛ بل يقوم على رؤية واضحة وتوجه حر يدعم اقتصاد السوق الذي يؤمن بدور القطاع الخاص في سياق بيئة اقتصادية مستقرة وفى هذا الإطار، وضعت مصر استراتيجية للتنمية المستدامة بعيدة المدى حتى عام ٢٠٣٠ تهدف إلى بناء مجتمع حديث وديمقراطي، عماده الإنتاج والانفتاح على العالم، وقد تم إعداد تلك الاستراتيجية وفقًا لمنهج التخطيط بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، اللذين قاما بدور محوري في إعداد الاستراتيجية، وذلك لضمان الالتزام بتطبيق وتنفيذ السياسات والبرامج والمبادرات التي سيتم تبنيها لتحقيق تلك الأهداف الاقتصادية (الشوابكة، 2016)

ويعد اقتصاد سنغافورة اقتصاد سوق حُر مُتطور للغاية ، صُنف اقتصاد سنغافورة الأكثر انفتاحًا في العالم، وثالث أقل اقتصاد من حيث الفساد، كما صُنف أيضا كأكثر اقتصاد يدعم الأعمال التجارية. أما مُعدلات الضرائب في سنغافورة فهي مُعدلات مُنخفضة (14.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وإلى جانب كون اقتصاد سنغافورة اقتصادا داعما للأعمال التجارية، تلعب الشركات المملوكة للدولة دورًا كبيرًا في اقتصاد البلاد. يمتلك صُندوق الثروة السيادية المُسمى تيماسيك القابضة حصص الأغلبية في العديد من الشركات الكُبرى في البلاد، ويُعتبر الاقتصاد السنغافوري مُمولًا رئيسيًا لتدفُق الاستثمارات الأجنبية المُباشرة في العالم. استفادت سنغافورة أيضا من التدفُق الداخلي للاستثمارات الأجنبية المُباشرة من المُستثمرين والمُؤسسات العالمية بفضل مُناخها الاستثماري الجذاب للغاية، وأيضا البيئة السياسية المُستقرة في السنوات الأخيرة (عبد الرحيم، 2019)

ولطالما كانت السياسات الضريبية تصاغ اهدافها بشكل عام بما يتوافق مع الاصلاحات الاقتصادية، فكما هو معلوم فإن تغيير الخطوط المرسومة للسياسات الاقتصادية يؤثر بشكل كبير في آليات الاصلاحات المالية والضريبية على وجه الخصوص. وبناء على ذلك، عادة ما يستجيب النظام الضريبي للمتغيرات والإصلاحات الاقتصادية؛ وتكون للدولة الإمكانيات الكافية لمراجعة هيكل النظام الضريبي القائم، وما يتضمنه ذلك من تحليل عميق للدخول الخاضعة للضريبة، الدخول المعفاة من الضريبة، المعدلات الضريبية، الاعفاءات الشخصية والعائلية، الاقتطاع الضريبي من المصدر، الضريبة المقطوعة، الغرامات والعقوبات، الالتزام والوعي

الضريبي، الثقافة الضريبية وغيرها من الأمور ذات الصلة بالنظام الضريبي (علاء الدين، 2017)

وان إدارة الملف الضريبي تعتبر من الامور ذات الأهمية القصوى لاقتصاد اي دولة من الدول، فالضرائب تلعب دوراً هاماً في اعادة توزيع الدخول بشكل رئيسي، من خلال تأثيرها في الدخول النقدية والدخول الحقيقية؛ ويمكن ان تكون مساهمة الضرائب في اعادة التوزيع عن طريق رفع اسعار بعض السلع والخدمات بإضافة الضرائب اليها، أو من خلال رفع معدل الضريبة عليها؛ تغير الطلب على سلع الاستهلاك

وما يترتب على ذلك من تأثير في الأسعار وهو ما يعني التأثير في الدخول الحقيقية؛ التأثير في مستوى التشغيل والانتاج، ومن ثم في عوائد عناصر الانتاج، وهذا ما يعرف (بأثر الانتاج الكنزي) الذي يمثل الأثر غير المباشر للضرائب في توزيع الدخل القومي (العلي، 2018)

وان تحقيق التوازن بين خصوصية الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، وطبيعة التكوين الضريبي ينبثق عن سياسة وانظمة ضريبية دقيقة قادرة على تحقيق التفاعل مع كافة مراحل التطور وتوفير متطلبات النمو وعناصره الأساسية، ولا سيما عنصر رأس المال الثابت والذي يشمل المواد التي لا تتغير ولا تدخل في التبادل التجاري او الاستهلاك ضمن دورات الانتاج، مثل الارض، البناء، المنشآت، المعدات، الطاقة؛ أو عنصر رأس المال المتحرك والذي يشمل المواد والسلع التي تدخل في الانتاج، ولها قيمة مباشرة في قيمة السلعة أو الخدمة المنتجة، مثل المواد الخام والايدي العاملة (مراد، 2016)

ويلعب رأس المال دوراً حيوياً في عملية التنمية الاقتصادية، ويساعد على تقليص الفجوة بين الادخار والاستثمارات وتعمل على تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات المنتجة. فكفاءة وفاعلية الأنظمة والسياسات الضريبية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي تبرز من خلال دور النظام في درء الانحرافات والتقلبات التي تنتاب حركة النشاط الاقتصادي، والعمل للوصول لمعادلات اقتصادية وضريبية قادرة على تحقيق التوازن بين معدلات النمو والتضخم، التحصيلات، المعدلات والاعفاءات الضريبية (المالكي؛ 2018)

ومن خلال العرض السابق يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى التساؤلات التالية:

– ما دور الحوافز الضريبية فى تدعيم الإصلاح الإقتصادي فى مصر وسنغافورة؟

– ما برامج الاصلاح الاقتصادي المطبقة فى مصر وسنغافورة وأهم العقبات التى تواجهها وكيفية التغلب عليها؟

– ما مفهوم واشكال الحوافز الضريبية المطبقة فى مصر وسنغافورة وسبل تفعيلها؟

– ما دور صانعي القرارات والهيئات المشرعة للنظام الضريبي فى تدعيم العلاقة المحتملة بين الحوافز الضريبية والاصلاح الاقتصادي فى مصر وسنغافورة؟

ثانيا: أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

– تنبع أهمية هذه الدراسة في أنها تناولت مجالاً قل تناوله من قبل الباحثين والمتخصصين في الدول العربية بشكل عام ومصر وسنغافورة بشكل خاص، وهو مجال دور الحوافز الضريبية فى الاصلاح الاقتصادي، حيث جاءت هذه الدراسة لتغطي

نقصا واضح في المكتبة العربية، ولتلبي حاجة أكيدة لدى الدارسين والباحثين في هذا المجال

الأهمية العملية:

– تأتي هذه الدراسة للمساهمة في تحديد دور الحوافز والإجراءات الضريبية في الاصلاح الاقتصادي، من خلال إخضاعها للدراسة الميدانية. لما لهذا الدور من أهمية في التعرف على سبل تحقيق الحوافز الضريبية لأهداف منحها

– التعرف على سبل إيجاد مناخ من الثقة بين صناع القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية بمصر وسنغافورة وكافة أطياف الحياة التجارية والصناعية من خلال معرفة آراءهم بالإجراءات الإدارية الضريبية ومدى سهولة أو صعوبة كل من هذه الإجراءات، والحوافز الضريبية المقدمة .

– من المتوقع ان تساعد الدراسة فى تقديم التوصيات الملائمة بشأن كيفية التغلب على العقبات التى تواجه برامج الاصلاح الاقتصادي فى مصر وسنغافورة حيث يعد من القواعد التي تستند عليها الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتطورها، إذا ما أحسنت الدولة إدارتها.

ثالثا: أهداف الدراسة:

يمكن بلورة أهم الأهداف التي تسعي الدراسة إلى تحقيقها، كما يأتي:

– دراسة دور الحوافز الضريبية فى تدعيم الإصلاح الإقتصادي فى مصر وسنغافورة

– دراسة برامج الاصلاح الاقتصادي المطبقة فى مصر وسنغافورة وأهم العقبات التى تواجهها وكيفية التغلب عليها.

– دراسة مفهوم واشكال الحوافز الضريبية المطبقة فى مصر وسنغافورة وسبل تفعليها

– دراسة دور صانعي القرارات والهيئات المشرعة للنظام الضريبي فى تدعيم العلاقة المحتملة بين الحوافز الضريبية والاصلاح الاقتصادي فى مصر وسنغافورة

رابعا: الدراسات السابقة:

المحور الأول – الدراسات المتعلقة بالسياسات المالية والإصلاح المالي العام

دراسة سكرون، (2016)، بعنوان: تقييم السياسات المالية في الدول النامية

تناولت هذه الدراسة تقييم السياسات المالية في الدول النامية في الفترة 2010 الى 2015 وهدفت هذه الدراسة الى تحليل السياسات المالية في جانب الإيرادات والاستخدامات الحكومية. والتعرف على العجز في الموازنة العامة

وأسبابه وأساليب تمويله مع التركيز على القروض، والتعرض للسياسات التصحيحية في الاقتصاد عموما وفي المالية خصوصاً وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل السياسات المالية والمنهج المقارن في تحليل الفكر المالي وبرامج التصحيح

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان الحكومة في الدول النامية هي الموظف والمستثمر والمصدر الرئيسي في الاقتصاد وذلك لامتلاكها النفط وهو المورد الرئيسي في البلاد والذي تؤثر ايرادته تاثيراً مباشراً على نشاط جميع القطاعات. وقد تم تقديم العديد من التوصيات منها انه لابد من مشاركة أوسع في وضع السياسات المالية قبل اعتمادها. وترشيد الانفاق والعمل على الاصلاح الاداري والمالي

دراسة عبد الرحيم (2019) بعنوان: النظام الضريبي فى الدول النامية

هدفت هذه الدراسة إلى فحص وتقييم النظام الضريبي في الدول النامية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن النظام الضريبي في الدول النامية ليس متكاملاً، حيث لا

يأخذ في الحسبان كافة الاعتبارات المالية والاقتصادية والتنموية، وخاصة العدالة في توزيع الدخول، كما لاحظ الباحث ارتفاع العبء الضريبي، وهذا العبء يعني أن المواطن يدفع أكثر من ربع دخله السنوي كضرائب ورسوم، ورخص، مما يقود إلى التهرب الضريبي، والتقليل من الإنتاج، وزيادة التكلفة الصناعية للمنتجات والذي ينعكس سلبا على الاستثمار والادخار والاصلاحات الاقتصادية المطلوبة. ويتوقع الباحث أن يرتفع العبء الضريبي نتيجة لارتفاع معدل ضريبة المبيعات الحالية ولقيام الدولة بالتوسع في تقديم الحوافز الضريبية التشجيعية لتخفيض الاستهلاك، والعمل على التوافق الضريبي مع بقية البلدان لتسهيل انتقال الأموال وإقامة الاستثمارات المشتركة، والحد من الازدواج والتهرب الضريبي

دراسة (Hohots, 2018)، بعنوان: The role of tax systems in fiscal policy and economic development

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الأنظمة الضريبية في السياسة المالية والتنمية الاقتصادية من خلال معرفة الأنظمة الضريبية المطبقة ومدى تأثير كل من هذه الأنظمة في السياسة المالية والتنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، لما للتدخل الحكومي والسياسة المالية وبالتالي السياسة الضريبية من تأثير مباشر على الإصلاح الاقتصادي في هذه البلدان، ولما لأنواع الضرائب وحجم العبء الضريبي من تأثير أكيد على الاستهلاك والادخار وبالتالي حجم الاستثمار المحلي والأجنبي. وقد خلصت الدراسة إلى الدور الفعال والمعنوى للأنظمة والحوافز الضريبية فى تشجيع عجلة التنمية الاقتصادية وتحفيز برامج الاصلاحات الاقتصادية

دراسة (Obayomi,2017) بعنوان: Implications for improving the intellectual and practical framework of tax laws in developing countries

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض انعكاسات تحسين الإطار الفكري والتطبيقي لقوانين الضرائب فى الدول النامية، من حيث مدى إحاطة هذه التشريعات بكافة متطلبات الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الإطار الفكري والتطبيقي لقوانين الضرائب فى الدول النامية لم يتم تطويره على النحو الامثل الذى يحقق خطة الدول فى الوصول لهدفها وتحقيق الاصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المطلوبة. وان التعديلات قد اقتصرت فقط على إزالة عوائق الاصلاحات الاقتصادية الاولية في بعض القطاعات فقط وليس بشكل عام

المحور الثاني – الدراسات المتعلقة بالحوافز الضريبية وعلاقتها بالنمو والاستثمار

دراسة مراد (2016)، بعنوان: الإصلاح الضريبي في الدول النامية وأثره على المؤسسة

هدفت هذه الدراسة الى معالجة تأثير النظام الضريبي على نشاط المؤسسة ومدى مساهمة سياسة التحفيز الضريبي في تحفيز المؤسسة للمبادرة بالاستثمار. وقد خلصت هذه الدراسة الى ان تشكيل الضريبة يعتبر متغيرا اقتصاديا هاما يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار عند وضع استراتيجيات المؤسسات

وتوصلت ايضا الى ان التأثير الذي تحدثه الضريبة على المؤسسة صعب التحديد. وتوصلت كذلك الى ان الضريبة تتصف بالمرونة والقابلية التعديل من قبل المشرع. وبالرغم من الإصلاحات الضريبية للنظام الضريبي في العديد من الدول النامية الا ان هذا النظام لا زال يعاني من العديد من الثغرات وعليه الكثير من

الانتقادات وهذه الدراسة اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على المراجع المكتبية والنشرات والتقارير السنوية

دراسة علي (2018)، بعنوان: الضريبة ودورها في تشجيع القطاع الوطني الخاص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الضريبة في تشجيع القطاع الوطني الخاص من خلال المصادر النظرية والمكتبية وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار هو المحرك الأساسي للتنمية الوطنية فلا يمكن تصور تنمية بدون استثمار، ومن هنا وجب تقديم جميع المساعدات وتهيئة الظروف لإنعاش الاقتصاد الوطني. وان الإصلاحات الضريبية تضم شقًا تشريعيًا يتعلق بصدور قانون الضريبة على القيمة المضافة، ثم تعديلات قانون ضريبة الدخل الخاصة بفرض ضريبة دمغة على تداولات البورصة، والتعديلات الخاصة بالخصم الضريبى على المرتبات

فضلا عن قانون إنهاء المنازعات الضريبية. أما الشق التنفيذى فيشمل هيكلة على المصالح الإيرادية «مصلحة الضرائب ، ومصلحة الجمارك، ومصلحة الضرائب العقارية»، ما قد يكون سببا فى ارتفاع حصيلة الضرائب

دراسة عبد العظيم (2020)، بعنوان: ضريبة الدخل وأثرها على الاستثمار

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة فيما إذا كان كلاً من قانون تشجيع الاستثمار، وقانون ضريبة الدخل والبيئة الاقتصدية والبيئة السياسية تؤثر في تشجيع الاستثمار. وقد خلصت الدراسة إلى نتائج كثيرة منها أن كلاً من قانون تشجيع الاستثمار وقانون ضريبة الدخل يؤثران في تشجيع الاستثمار، وأن النشاط الاقتصادي والوضع السياسي الحالي يؤثران على تشجيع الاستثمار داخل البلد

دراسة المغايره (2021)، بعنوان الحوافز الضريبية والنمو الاقتصادي فى الاقتصاديات الناشئة

هدفت هذه الدراسة الى تحليل وتقدير وتقييم مدى مساهمة الحوافز الضريبية والنمو الاقتصادي فى الاقتصاديات الناشئة. كما هدفت إلى تحليـل وتقدير وتقييم مدى الحوافز الضريبية فى النمو في كل من القطاع العام والخاص وهدفت ايضا الى تحليل وتقدير وتقييم أثر التوزيع القطاعي للحوافز الضريبية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة على تحقيق النمو الاقتصادي وذلك بإيجاد القطـاع الاقتصادي الذي يكون الحوافز فعالة اكثر ويكون اكثر كفاءة من غيره في تحقيق النمو الاقتصادي

وقد خلصت هذه الدراسة الى أن الاقتصاديات الناشئة استطاعت ان تحقق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي من خلال الحوافز الضريبية في بداية نهضتها وان التوزيع القطاعي للحوافز الضريبية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة كان غير متزن وان هنالك تركيزا واضحا على الحوافز الضريبية في قطاعات البنية التحتية والخدمات. وان الاقتصاديات الناشئة تتبع نمطا تنمويا خاطئا في مجال الحوافز الضريبية في قطاع الانتاج السلعي

دراسة (Jolley,2018) بعنوان: The impact of tax incentives on the development climate

تهدف الدراسة الى معرفة أثر الحوافز الضريبية على مناخ التنمية وذلك في الشركات التي تتمتع بالحوافز الضريبية بالمقارنة بالشركات التي لا تتمتع بالحوافز الضريبية، وتوصلت الدراسة إلى أهمية خفض سعر الضريبة بشكل عام لتشجيع التنمية بدلاً من الحوافز الضريبية الخاصة، وأن الحوافز الضريبية تؤثر على التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع عملية التصنيع المحلية وزيادة الصادرات

دراسة (Bariyima، 2019) بعنوان: The impact of tax incentives on the decision of economic reform and foreign investments

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الحوافز الضريبية على قرار الاصلاح الاقتصادي من خلال التنمية الاقتصادية المترتبة على قرارات الاستثمارات الاجنبية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الحوافز الضريبية لا تؤدي إلى زيادة الاستثمارات، وتضمنت توصيات هذه الدراسة ضرورة تخفيض الحوافز الضريبية، وإعطاء المزيد من الاهتمام لاستراتيجيات الحوافز الأخرى مثل الاصلاحات الاقتصادية المستقرة، والمناخ السياسي المستقر

دراسة (Chukwuma C. Ugwu, et al.، 2020) بعنوان: The impact of tax incentives on the macroeconomic climate

تهدف الدراسة الى معرفة اثر الحوافز الضريبية على المناخ الاقتصادي الكلي. وتوصلت وجود تأثير معنوي للحوافز الضريبية المتمثلة في سعر الضريبة ومسموحات الاستثمار على نمو مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال فترة الدراسة من عام 2010 حتى عام 2019، وتبين وجود علاقة ارتباط طردية بين سعر الضريبة ونمو المؤشرات الاقتصادية الكلية المدعمة لبرامج الاصلاحات الاقتصادية في الشركات الصناعية في القطاع الخاص، ويوجد تأثير ايجابي للحوافز الضريبية على نمو الصادرات، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة الضريبية هي المحدد الرئيسي لمؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى في الدول المتقدمة والنامية، ويجب جذب الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تساهم في النمو الاقتصادي، كما يجب تصميم سياسة الحوافز الضريبية، التي تهدف إلى حماية الصناعة الوطنية، وتشجيع المنتج المحلي على المنافسة مع المنتج الأجنبي، وبهدف إحداث توازن في ميزان المدفوعات

دراسة (Viktor,2021) بعنوان : Problems of tax incentives for Russian companies

هدفت الدراسة إلى بيان مشكلات الحوافز الضريبية للشركات الروسية، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود تعارض بين الممارسة المحلية للحوافز الضريبية ومبادئ التنمية الاقتصادية المعلنة، وأنه يجب أن تأخذ الحوافز الضريبية في الاعتبار الخصائص المالية للممولين بشكل أكثر مرونة

دراسة (Daniel and Faustin,2021) بعنوان: The relationship between tax incentives and the growth of small and medium-sized enterprises in Rwanda

هدفت الدراسة الى قياس وتحديد العلاقة بين الحوافز الضريبية ونمو الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم في رواندا، وبلغ مجتمع الدراسة (٤٩٠٠٠) شركة متوسطة وصغيرة الحجم من قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والسياحة، وتم اختيار عينة مكونة من عدد (١٣٦) شركة متوسطة وصغيرة الحجم، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية ومعنوية بين الحوافز الضريبية ونمو الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم، وخلصت هذه الدراسة إلى أنه يجب على الحكومة أن تتبنى السياسات التي تعالج المشكلات المرتبطة بالنمو المستدام للشركات المتوسطة والصغيرة الحجم

المحور الثالث – الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين الإيرادات الضريبية والمؤشرات الكلية

دراسة الجومرد (2021)، بعنوان: المتغيرات المؤثرة على النمو والاصلاح الاقتصادي

وقد هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف المتغيرات المؤثرة في النمو والاصلاح الاقتصادي من خلال التعبير عنهما بالاستثمار الخاص للشركات والمؤسسات وتقييمها

وفقاً لأهميتها النسبية، وكذلك إبراز ما يتوفر من مؤشرات لتشخيص مرحلة التطور الخاصة بالميزة التنافسية للاقتصـاد. وقد خلصت هذه الدراسة إلى الكثير من النتائج منها، أن نسبة (٦٦%) من المستثمرين يعتقدون بأن عامل الاستقرار السياسي الضروري للاستثمار متوافر وهي نسبة ليست منخفضة، وقد أوضحت الدراسة أن التفاعل بين المستثمر والبيئة الاستثمارية ليست كما يجب، وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى أن (٩٦%) من المستثمرين يؤكدون وجود معوقات بيروقراطيـة الاستثمار في الدول.

دراسة (Babatund، 2021) بعنوان: The relationship between tax revenue and gross domestic product

تهدف الدراسة الى قياس العلاقة بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي بهدف قياس أثر الضرائب على النمو الاقتصادي، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات السابقة موضوع الحوافز الضريبية من المنظور الاقتصادي والمحاسبي وأظهرت هذه الدراسات مدى تأثير الحوافز الضريبية على الاصلاح الاقتصادي ومؤشرات الاقتصاد الكلي فى عدة دول، وتفاوتت نتائج هذه الدراسات من بيئة لأخرى، وتوصلت بعض الدراسات إلى ضرورة خفض سعر الضريبة لتشجيع برامج الاصلاح الاقتصادي، بينما توصلت دراسات أخرى إلى وجود علاقة طردية بين الحوافز الضريبية وبرامج الاصلاح الاقتصادي ، كما توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي.

ولقد ساهمت هذه الدراسات في تأصيل الإطار الفكري للحوافز الضريبية، وبيان تأثيرها على النمو الاقتصادي والإيرادات الضريبية وبرامج الاصلاح الاقتصادي في بيئات دولية مختلفة، ويتناول الباحث في هذه الدراسة أثر الحوافز الضريبية على تدعيم الاصلاح الاقتصادي في البيئة المصرية والسنغافورية كدراسة مقارنة فى ظل التطورات التى حدثت فى التشريعات الضريبية فى الدولتين

خامسا: منهجية الدراسة:

يرتكز منهج البحث في هذه الدراسة علي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** من خلال جمع المعلومات من مصادر مكتبية ومراجعة العديد من أدبيات الإدارة المتعلقة بموضوع الدراسة، والتي تشمل الكتب والمجلات المحكمة والدراسات السابقة بغرض تكوين إطار نظري للدراسة
- **المنهج التاريخي:** من حيث عرض التطور التاريخي لتشريعات الحوافز الضريبية والتشريعات الأخرى فى كل من مصر وسنغافورة لتوضيح أثرها على الاصلاح الاقتصادي
- **المنهج الاستنباطي:** في تقويم دور الحوافز الضريبية في تدعيم الاصلاح الاقتصادي فى مصر وسنغافورة
- **المنهج التطبيقي المقارن:** لرصد تجارب وتشريعات الحوافز الضريبية ودورها في تدعيم الاصلاح الاقتصادي فى مصر وسنغافورة

سادسا: فرضيات الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة الفرضيتين التاليتين:

– لا يوجد أثر دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور الحوافز الضريبية فى تدعيم الاصلاح الاقتصادي فى مصر

– لا يوجد أثر دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور الحوافز الضريبية فى تدعيم الاصلاح الاقتصادي فى سنغافورة

أهداف الدراسة التطبيقية

تهدف هذه الدراسة التطبيقية إلى:

- **تحليل الأثر العملي للحوافز الضريبية** على النمو الاقتصادي في كل من مصر وسنغافورة
- **مقارنة السياسات الضريبية** المستخدمة في البلدين من حيث فاعليتها في جذب الاستثمارات
- **استخلاص العوامل المشتركة والفروق الجوهرية** بين النموذجين
- **تحديد التوصيات** التي يمكن أن تستفيد منها مصر من التجربة السنغافورية

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على **المنهج المقارن والتحليلي** من خلال تحليل عدد من المؤشرات الاقتصادية، وهي:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
- ترتيب الدولة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

- حجم الإنفاق على البحث والتطوير
- حجم القطاع الصناعي والتحويلي

كما تم الاعتماد على مصادر مثل:

- البنك الدولي
- صندوق النقد الدولي
- تقارير EDB السنغافورية
- تقارير وزارة المالية المصرية

تحليل المؤشرات الاقتصادية[2]

المؤشر	مصر (2023)	سنغافورة (2023)[3]
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	400	500
(الاستثمار الأجنبي المباشر) FDI	11 مليار دولار	140 مليار دولار
معدل ضريبة الشركات	%22.5	%17
ترتيب سهولة ممارسة الأعمال	114 عالميًا	ضمن أفضل 5 عالميًا
الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي	%0.6	%2.2
نسبة مساهمة القطاع الصناعي	%16	%24

[2] البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية (2023)

[3] EDB Singapore, Annual Investment Report (2023)

تحليل البيانات:

1) الناتج المحلي والنمو الاقتصادي: رغم التحسن الاقتصادي في مصر خلال السنوات الأخيرة، إلا أن سنغافورة سجلت مستويات أعلى في معدل النمو السنوي بفضل التحول الرقمي ودعم الابتكار. ويرتبط ذلك بوضوح بتصميم سياسات حوافز ضريبية موجهة نحو القطاعات المستقبلية

2) جذب الاستثمار الأجنبي: الحوافز الضريبية السنغافورية أدت إلى مضاعفة تدفقات FDI بالمقارنة مع مصر، بسبب[4]:

- وضوح التشريعات
- سرعة الإجراءات
- تركيز الحوافز على القطاعات عالية النمو

3) البنية التشريعية والتنظيمية: تتمتع سنغافورة بنظام ضريبي مستقر وشفاف، في حين تواجه مصر تحديات بيروقراطية وغموضًا في القوانين الضريبية، وهو ما يؤثر سلبًا على قرارات المستثمرين

4) الابتكار والبحث والتطوير: تستثمر سنغافورة بنسبة أكبر في البحث والتطوير، ما يجعل الحوافز الضريبية أكثر فاعلية لأنها تُمنح ضمن بيئة تدعم الابتكار

[4] UNCTAD، تقرير الاستثمار العالمي (2023)

تحليل الفروق الجوهرية[5]

البند	مصر	سنغافورة
طبيعة الحوافز الضريبية	عامة وشبه تقليدية	موجهة قطاعيًا (تكنولوجيا، طاقة)
سهولة الاستفادة من الحوافز	منخفضة (إجراءات معقدة)	عالية (رقمنة الإجراءات)
فعالية النظام القضائي	متوسطة إلى ضعيفة	قوية وسريعة
تقييم المستثمرين الدوليين	متوسط	مرتفع جدًا

تُبرز الدراسة التطبيقية وجود علاقة واضحة ومباشرة بين كفاءة وشفافية الحوافز الضريبية وبين مدى نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي. لقد استطاعت سنغافورة أن تقدم نموذجًا ناجحًا في هذا الإطار، من خلال تسخير السياسات الضريبية كأداة استراتيجية لتحقيق التحول الاقتصادي وجذب الاستثمارات النوعية، مستفيدة من بيئة تنظيمية مستقرة وموجهة نحو الابتكار. في المقابل، ورغم الجهود الإصلاحية التي بذلتها مصر، لا تزال هناك حاجة مُلحّة إلى إعادة هيكلة منظومة الحوافز الضريبية لتكون أكثر فاعلية، ومرتبطة بشكل مباشر بأهداف التنمية المستدامة، مع ضرورة تبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية والعدالة في توزيع هذه الحوافز بما يحقق أثرًا ملموسًا على مختلف القطاعات الاقتصادية

[5] IMF Country Reports on Egypt and Singapore (2010–2023)

توصيات ونتائج:

يتبيّن من خلال الدراسة المقارنة بين مصر وسنغافورة أنّ الحوافز الضريبية تُعدّ أداة مهمة لدعم جهود الإصلاح الاقتصادي، إلا أنّ فعاليتها تعتمد إلى حدّ كبير على الإطار العام للسياسات وجودة الحوكمة ومدى اتساق هذه الحوافز مع الأهداف التنموية الوطنية طويلة الأمد.

ففي حالة مصر، أسهمت الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات إلى بعض القطاعات، إلا أنّ الأثر العام ظلّ محدودًا بسبب بعض المعوقات، مثل ضعف الكفاءة الإدارية، وتكرار تغيّر السياسات، وعدم كفاية الربط بين الحوافز وخطط التنمية الصناعية والتكنولوجية. لذا، فإن تعظيم الاستفادة منها يتطلب من مصر العمل على تحديث الإدارة الضريبية، وضمان الشفافية، وربط الحوافز بشكل أوثق بالقطاعات الاستراتيجية مثل الصناعات التحويلية المتقدمة، والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة.

أمّا تجربة سنغافورة فتُظهر أنّ الحوافز الضريبية، إذا ما وُضعت في إطار بيئة مستقرة وشفافة ومحفّزة على الابتكار، يمكن أن تسهم بفاعلية كبيرة في تعزيز النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات عالية القيمة، وتنويع الاقتصاد. وتكمن عناصر نجاح سنغافورة في وضوح السياسات، وسهولة ممارسة الأعمال، والإطار القانوني الواضح، إضافة إلى قوة نظم الحوكمة التي تقلّل من فرص إساءة استخدام الحوافز وتضمن تحقيق أهدافها المنشودة.

خلصت الدراسة إلى أنّ الحوافز الضريبية تظلّ أداة مؤثرة، شريطة دمجها ضمن استراتيجية إصلاح اقتصادي متكاملة، مدعومة ببيئة إدارية فعّالة وحوكمة رشيدة وسياسات مكمّلة تعزز الابتكار وتطوير المهارات والقدرة التنافسية. وتوفّر تجربتا مصر وسنغافورة دروسًا مهمة لصانعي السياسات لتحقيق التوازن بين تقديم الحوافز وضمان التخطيط الاقتصادي السليم وفعالية المؤسسات.

أولاً: المراجع العربية:

- أبو الفتوح، س. (2014). السياسات الاقتصادية المصرية في عهد مبارك: دراسة تحليلية. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- أحمد، ع. (2015). التحولات الاقتصادية في مصر: من الانفتاح إلى الاقتصاد السوقي. القاهرة: دار الكتاب المصري.
- أحمد، م. (2018). خصخصة الشركات في مصر: آثارها الاقتصادية والاجتماعية. القاهرة: دار النشر العربي.
- الجابري، ح. (2020). تحليل أثر الحوافز الضريبية على الاقتصاد المصري. مجلة البحوث الاقتصادية، 62(5)، 123–145.
- البنك المركزي المصري. (2016). تعويم الجنيه: تحليل لآثاره الاقتصادية. القاهرة: البنك المركزي المصري.
- البنك المركزي المصري. (2017). تقرير السياسة النقدية– ديسمبر 2017. القاهرة: البنك المركزي المصري.
- البنك المركزي المصري. (2020). التقارير السنوية 2016–2020. القاهرة: البنك المركزي المصري.
- البنك المركزي المصري. (2021). تحليل أداء الاستثمار الثابت في مصر. القاهرة: البنك المركزي المصري.

- البنك الدولي. (2017). مصر – تقرير متابعة الأداء الاقتصادي. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
- البنك الدولي. (2018). الإصلاحات الاقتصادية في مصر: دراسة عن الأسباب والأهداف. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
- البنك الدولي. (2019). Governance and the Law: A World Development Report. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
- البنك الدولي. (2021). مراجعة الإصلاحات الاقتصادية في مصر: آفاق النمو. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
- البنك الدولي. (2023). تقرير التنمية العالمية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
- الجهة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (2020). التنمية الاقتصادية في المناطق النائية: دور الحوافز الضريبية في تعزيز الاستثمار الإقليمي. القاهرة: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
- الهيئة العامة للإحصاء المصرية. (2021). الإحصاءات الاقتصادية السنوية. القاهرة: الهيئة العامة للإحصاء.
- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية. (2020). الاستقرار السياسي وأثره على الاقتصاد المصري. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات.
- الهيئة العامة للرقابة المالية. (2021). إصلاحات ضريبية لتشجيع الشركات المدرجة في البورصة: دراسة تحليلية. القاهرة: الهيئة العامة للرقابة المالية.

- حسن، ع. (2005). الإصلاح الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية للتجربة المصرية. القاهرة: دار النشر الجامعي.
- حسين، إ. (2017). الخصخصة في مصر: التأثيرات والنتائج. القاهرة: دار النهضة العربية.
- حسين، س. (2010). الخصخصة والقطاع الخاص في مصر: تحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- حسين، م. (2018). الإصلاح الاقتصادي في مصر: التحديات والفرص. مجلة الاقتصاد العربي، 56(2)، 32–50.
- حسين، م. (2019). التحديات والفرص في تطبيق الإصلاحات الضريبية في مصر. مجلة البحوث الاقتصادية، 58(4)، 112–130.
- خالد، أ. (2019). السياسات الاقتصادية في مصر في عهد السيسي: التحديات والفرص (ص. 45). القاهرة: دار النشر العربية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Asher, M. G. (2008). The Singapore economy: A model for development. World Scientific Publishing.
- Baldwin, R. (2006). The great trade collapse: What's behind the global slump in trade? VoxEU.org.
- Chong, T., & Chan, Y. (2019). Digital transformation and infrastructure development in Singapore.

- Cnossen, S. (2002). The role of tax incentives in economic development. International Tax and Public Finance, 9(4), 457–474.
- Economic Development Board (EDB) Singapore. (2018). Partnerships for skills development in Singapore: Industry collaborations with education and training providers. Retrieved from www.edb.gov.sg.
- Economic Development Board (EDB) Singapore. (2021). Annual report 2020/2021: Driving innovation and technology advancement. Singapore: EDB.